الأمم المتحدة

A/C.3/69/SR.23

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
20 November 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة ميسكيتا بورخيس .....(تيمور - ليشتي)

المحتويات

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-63130X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/69/36 وA/69/383-S/2014/668)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (A/69/97 وA/69/99 وA/69/121 وA/69/214 وA/69/259 وA/69/261 وA/69/263 وA/69/265 وA/69/266 وA/69/268 وA/69/269 وA/69/272 وA/69/273 وA/69/274 وA/69/275 وA/69/276 وA/69/277 وA/69/286 وA/69/287 وA/69/288 وA/69/293 وA/69/294 وA/69/295 وA/69/297 وA/69/299 وA/69/302 وA/69/333 وA/69/335 وA/69/336 وA/69/365 وA/69/366 وA/69/397 وA/69/402 وA/69/518)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (A/69/301 وA/69/306 وA/69/356 وA/69/362 وA/69/398؛ وA/C.3/69/2 وA/C.3/69/3 وA/C.3/69/4 وA/C.3/69/5)

١ - السيد آل الحسين (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): عرض التقرير السنوي (A/69/36) الذي كان سلفه قد قدمه، فقال إن نطاق الإنجازات الواردة في التقرير وعمقها يثيران الإعجاب. فقد واجهت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال السنة الماضية الضغط على جبهات متعددة، ولاسيما من الأثر المدمر الذي خلفته على حقوق الإنسان المذابحُ المستمرة في الجمهورية العربية السورية، والبربرية التي أعقبتها في العراق، والتزاع المخزي في أوكرانيا، وسفك الدماء الذي يمكن تفاديه في جنوب السودان، ثم أخيراً انتشار وباء الإيبولا. ويعاني كثير من الدول من التمييز السام وكراهية الأجانب المقيتة، فضلاً عن التهديدات التي تستهدف التنمية نتيجة الفساد، والفشل في إعطاء الأولوية للخدمات العامة، وإنكار حق الناس في المشاركة في صنع القرارات التي تمس حياتهم، وسياسات التقشف التي يقع ثقلها بصورة غير متناسبة على كاهل الفقراء والمهمشين.

٢ - وأشار إلى أن المهاجرين لا يزالون يتعرضون لمعاناة مخيفة، فالأحداث التي جرت مؤخراً في عرض البحر تدل على إنكار هائل لحياة الإنسان وحقوقه، في حين أن الدلائل تشير إلى الهجمات على النساء والفشل في مساندة المساواة في كثير من الدول. ولا يمكن وضع الحلول لهذه التحديات إلا من خلال الحماية الأكيدة الشاملة لحقوق الإنسان. وفي حين أن كثيراً من الدول تواصل الكلام عن القلق إزاء حقوق الإنسان، فإن العمل الفعلي إنما هو السبيل الوحيد لمنع الانتهاكات ومكافحتها.

٣ - وتحدث عن الهجمات الشخصية المتعددة التي توجهها دول أعضاء ووكلاؤها ضد المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة وأعضاء لجان التحقيق والمسؤولين المعنيين بحقوق الإنسان فقال إنها لا تليق بكرامة الحكومات المعنية وهي تولّد انطباعاً واضحاً عن الذنب. وحث الدول الأعضاء على التحول إلى التركيز على مضمون تقاريرها وإلى التعاون مع المكلفين بالولايات. وفيما يتعلق باستمرار الأعمال الانتقامية الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، شدّد على أن الحكومات، إذا كانت تخشى من

تقويض سمعتها بسبب تغريدة أو مظاهرة احتجاج أو تقرير، فإنها في خطر بالغ لأنها قلبت رأساً على عقب الدورَ الأول للدولة ألا وهو دورها كخادم لشعبها.

٤ - وأوضح أن الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، بغية تناول الصلة بين النزاعات العالمية الأخيرة وتزايد عدم المساواة وإقصاء المجموعات المهمشة، نُظمت حول موضوع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد وضعت المفوضية، في هذا السياق، خطة ملهمة تستند إلى حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. ويشكل الفشل في تحقيق توافق في الآراء حول أهداف التنمية المستدامة، بسبب الاستقطاب وسوء فهم الحق في التنمية، عقبة أمام تنفيذ ولايته. ولذا فإنه يحث الدول الأعضاء على العمل البناء على حل الخلافات بينها في هذا الصدد.

٥ - وأكد أن حقوق الإنسان جميعها يجب أن تحتل موقعاً مركزياً في أعمال الأمم المتحدة. فهناك حاجة إلى عمل مبكر منسق على جميع حقوق الإنسان بهدف معالجة شبكة الانتهاكات التي تكمن في أساس الأزمات الإنسانية، وإلى فهم سيادة القانون بمعناها الواسع الذي يشمل جميع حقوق الإنسان. ولابدّ من إدماج حقوق الإنسان في الاستجابات الموجهة للتصدي لوباء الإيبولا، فانتشار هذا الوباء يتغذى في جانب منه على الإخفاق في ضمان حق الناس في الحصول على البضائع والخدمات الأساسية؛ وفي الاستجابات الموجهة للتصدي لتغير المناخ الذي يعتبر سبباً لإهمال حقوق الإنسان ونتيجة لذلك الإهمال، ولاسيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادي والبحر الكاريبي.

٦ - واستطرد قائلاً إن المفوضية، خلال فترة التقرير، أبدت تفانياً متميزاً إذ دعمت حضوراً ميدانياً في ٦٨ موقعاً. وقد كان موظفوها أول من وصل من موظفي الأمم المتحدة إلى مناطق النزاع في أوكرانيا ومالي وقرغيزستان. ونفذت المفوضية ثلاث بعثات للرصد في مالي، فضلاً عن بعثة شاملة في أوكرانيا، وأصدرت التقارير عن تطورات حقوق الإنسان في مالي وأوكرانيا والعراق. وهناك فريق أُرسل إلى الفلبين لإسداء المشورة فيما يتعلق بالاستجابات الخاصة بحقوق الإنسان في أعقاب الإعصار، كما شارك موظفو المفوضية في استعراض إعادة تشكيل بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، وآخرها في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٧ - واستطرد قائلاً إنه تم تقديم المساعدة التقنية والمساعدة الخاصة بالمتابعة لعشرات البلدان في مسائل تغطي مجالات الأولوية الستة لدى المفوضية، بالإضافة إلى موضوع الهجرة الشامل. وقدمت المفوضية المساعدة لمجلس حقوق الإنسان في عدد من الأفرقة ومن التقارير، كما دعمت الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه المجلس. وقد أدت المعاهدات والاتفاقيات الدولية الجديدة إلى إنشاء ولايات إضافية للجان والأفرقة العاملة المعنية، وقدمت المفوضية الدعم لعدد متزايد من ولايات الإجراءات الخاصة ولجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق. وحتى نهاية تموز/يوليه ٢٠١٤، كان هناك ٥٣ ولاية، و٧٣ من المكلفين بولايات، و٣ لجان تحقيق عاملة بالكامل بالإضافة إلى ٣ أخرى ستنفذ قريباً.

٨ - ومن المدهش أن المفوضية حققت هذا التقدم الواسع بما يتاح لها من تمويل محدود، خاصة وأن الجزء المخصص لتمويلها في ميزانية الأمم المتحدة العادية لا يكفي لتنفيذ الأنشطة التي كلفت المفوضية بها. فمع أن حقوق الإنسان تعتبر إحدى الركائز الثلاث التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة فإنها لا تحظى إلا بجانب يسير من الموارد المتاحة للركيزتين الأخريين، مما يجعل المفوضية عاجزة عن تلبية التوقعات العالمية المتزايدة. ونبّه إلى ما تعاني منه المفوضية من نقص حاد في التمويل. فمواردها البشرية والتقنية تتحمل

فوق طاقتها، وهي خصوصاً غير كافية لمعالجة قضية لها تلك الأهمية الحيوية بالنسبة لحقوق الإنسان من قبيل مسألة تغير المناخ. وبغض النظر عن العمل غير العادي الذي قام به المفوض السامي السابق، فإن الميزانية الحالية للمفوضية لا يمكن الاستمرار بها ولا تتناسب مع التأكيد الذي تضعه الدول الأعضاء على موضوع حقوق الإنسان. وأضاف أن انتهاكات حقوق الإنسان والإساءات المتعلقة بها باهظة التكلفة لدرجة أن منع أزمة كبيرة واحدة بالعمل الميداني الفعال يمكن أن يعوض عن ميزانية المفوضية المتواضعة لعقود مقبلة.

٩ - وشدّد على ضرورة أن تتصف المفوضية بالقوة وأن تتحلى بالقدرة على الصمود وأن تكون شديدة الصلة بالواقع، وأن تتوفر لديها آليات الكشف العملية والقدرات اللازمة لأعمال المتابعة والوقاية، بما في ذلك من خلال التثقيف الخاص بحقوق الإنسان على جميع المستويات. ولابدّ من أن تتوفر لديها القدرة على الترويج لحقوق الإنسان، سواء مركزياً أو ميدانياً، وعلى التحليل المنهجي وتعميم البحوث حول النهُج الفعالة. كما أن من الضروري أن تتوفر لديها شبكة معززة للرصد، بالإضافة إلى زيادة عدد موظفيها.

١٠ - وأردف قائلاً إن المفوضية أنشأت نظاماً إدارياً عالي الفعالية يستند إلى كفاءة الإنفاق وتوجيهه، فقد اتخذت تدابير تحقق وفورات في التكلفة، من قبيل تبسيط عملية تقوية الهيئات المنشأة بموجب معاهدات بحيث يمكن أن يعاد تخصيص التمويل الذي تقدمه الميزانية العادية. وقد مكنت هذه التدابير، في جملة أمور، من وضع برنامج لبناء قدرات الدول الأطراف على تنفيذ المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وأعرب عن ترحيبه باقتراحات الدول الأعضاء فيما يتعلق باستراتيجيات مواصلة عمل المفوضية، مع مراعاة محدودية مواردها. وسلّم بإمكانية تعزيز الشراكات الإقليمية فقال إنه يعتقد أن الوجه الأفضل لمعالجة التحديات العالمية الحالية إنما يتمثل في تعزيز قدرة المفوضية على مساعدة حقوق الإنسان وحمايتها لصالح الجميع.

١١ - السيد ماك-دونالد (سورينام): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن المفوض السامي تولى منصبه في وقت مليء بالتحديات، حيث أصبح من الممكن، بفضل تكنولوجيات المعلومات الحديثة، نشر الصور الصادمة عن انتهاكات حقوق الإنسان بسرعة. وأعرب عن تقدير الجماعة الكاريبية لما تلقته من المفوضية من مساعدة على بناء القدرات، ولما قدمته المفوضية من مساعدة للمسؤولين الإقليميين بهدف تيسير مشاركتهم في أعمال مجلس حقوق الإنسان، فقال إن المنطقة ستواصل استخدامها لهذه الدعم في بناء القدرات الإقليمية. وأضاف إن البعثات الدائمة لبلدان الجماعة الكاريبية شهدت هي أيضاً تفاعلاً مثمراً مع المفوضية في نيويورك، وأعرب عن أمله في تلقي مزيدٍ من المعلومات المستكملة عن أنشطة المفوضية.

١٢ - وشدد على أهمية مواصلة المفوضية تقديمها المساعدة للدول الأعضاء ولأنشطة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان ولمجلس حقوق الإنسان، وعلى وجوب توفير التمويل الموثوق والكافي لها من ميزانية الأمم المتحدة العادية. وطلب إلى المفوض السامي أن يسهب في عرض رؤيته والأهداف والأولويات الخاصة بفترة ولايته. كما سأل عما يعتبره المفوض السامي أخطر حاجز يعترض سبيل التمتع بحقوق الإنسان في الوقت الحاضر. وأشار إلى التحديات المالية التي تواجهها المفوضية، فسأل المفوض السامي عن آرائه حول الإمكانية العملية لإنشاء تكليفات جديدة بولايات إجراءات خاصة دون إجراء استعراض شامل للولايات الحالية. كما طلب رأي المفوض السامي، انطلاقاً

من الصعوبات نفسها، حول الحاجة إلى تولي الحكومات مسؤوليات أكبر تضمن تنفيذ التزامات حقوق الإنسان على المستويين الوطني والإقليمي.

١٣ - السيد ريشّينسكي (كندا): أعرب عن ترحيب كندا بما تضمنه تقرير المفوض السامي من أولويات متوائمة مع الأولويات الكندية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، ومواجهة التمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسانية، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز المساءلة وسيادة القانون. وأعلن أن وفده، في وقت يتزايد فيه عالمياً انتشار القيود المفروضة على الحقوق الفردية والحريات المدنية وعلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، يرحب بقيام المفوض السامي بإدراج موضوع جديد يحظى بالأولوية وهو الحاجة إلى توسيع الحيز الديمقراطي. وأكد أن عمل المفوضية أساسي لتحقيق تحسينات ملموسة في حياة المجموعات السكانية الأكثر ضعفاً. وفي هذا الصدد، تُعلَّق أهمية كبيرة على مسؤولية المكلفين بولايات عن إجراء تحقيقات محايدة، وعلى دور المقررين الخاصين، من قبيل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. ولن يكون عمل المفوضية فعالاً إلا إذا اتسم بالحياد والمهنية.

١٤ - وأوضح أن كندا تسهم إسهاماً كبيراً في الجهود الرامية إلى الاستجابة للتحديات المعقدة التي يواجهها المجتمع الدولي، بما في ذلك التهديد القادم مما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام والتدخل العسكري ضد تلك المجموعة، وتفشي وفاء الإيبولا، والنزاع الجاري في أوكرانيا. وتتفق كندا مع المفوض السامي في وصفه مؤخراً للدولة الإسلامية في العراق والشام بأنها نقيض حقوق الإنسان، وقد أعلنت كندا تبرعها بمبلغ ٥ ملايين من الدولارات لمبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة وللمفوضية للمساعدة على الاستجابة لأعمال العنف الجنسي وغيره من التعديات على حقوق الإنسان مما ترتكبه المجموعة تلك ضد النساء والأطفال، وللتحقيق في تلك الأعمال.

١٥ - وأشار إلى أن التصادف بين تعيين المفوض السامي والذكرى العشرين لإنشاء هذا المنصب يتيح فرصة للتفكير الجماعي في الأولويات والالتزامات في مجال حقوق الإنسان. واختتم كلمته طالباً معلومات عن الخطوات الجديدة التي يخطط المفوض السامي لاتخاذها بغية مواجهة الفظائع المرتكبة في العراق وسورية.

١٦ - السيدة ستينر (النرويج): قالت إنه في حين أن هناك خطوات هامة تم اتخاذها خلال العقود الأخيرة لتعزيز نظام حقوق الإنسان، فإن الثغرات الكبيرة في التنفيذ لا تزال مستمرة. فالمدافعون عن حقوق الإنسان يواجهون تزايداً في الهجمات وأعمال التخويف والعمليات الانتقامية الموجهة ضدهم، كما تتزايد في مختلف أنحاء العالم التشريعات التي تقيد حرية التعبير وعمل المجتمع المدني. ولذا فإن تعزيز الدعم المالي للركيزة المتمثلة في حقوق الإنسان يكتسب أهمية أساسية أكثر من أي وقت مضى.

١٧ - ودعت إلى أن تغطي الميزانية العادية، كحد أدنى، الأنشطة التي صدرت بها ولايات من جانب مجلس حقوق الإنسان والهيئات المعنية الأخرى، وأن تمكَّن المفوضية من الرد بصورة إيجابية على طلبات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، ومن تأمين تواجد ميداني لها. وأعربت عن دعم النرويج للتعميم الطموح لحقوق الإنسان على جميع مساعي الأمم المتحدة وعن تأييدها لمبادرة "حقوق الإنسان أولاً". وسألت عن كيفية الاضطلاع بصورة فعالة باستراتيجيات لكسب تأييد الدول الأعضاء للمفوضية، وعما إذا كانت الموارد المالية المتبقية لدى المفوضية لعام ٢٠١٥ كافية على ضوء عدم استعداد الدول الأعضاء، أو عدم قدرتها، على تقديم التبرعات.

١٨ - السيد فايي (السنغال): قال إن وفده يرحب بالجهود التي بذلتها المفوضية بغية تعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تعزيز التعاون مع المفوض السامي ومجلس حقوق الإنسان واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في ميدان الإجراءات الخاصة، وخصوصاً إنشاء نظم للإنذار المبكر وزيادة الحماية المقدمة لحقوق الإنسان في حالات النزاع. وشدد على الأهمية الكبرى بالنسبة للمفوضية، مع تزايد عدد ولايات الإجراءات الخاصة، لأن تتلقى نصيباً كافياً من ميزانية الأمم المتحدة العادية. وأكد للمفوض السامي دعم وفده الكامل في هذا المجال.

١٩ - وتابع قائلاً إن من دواعي الأسف الشديد أنه على الرغم من العمل الكبير الذي قام به الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، فإن الخلافات المتعلقة بمعايير ذلك الحق ومعاييره الفرعية التشغيلية مستمرة حتى بعد ما يقارب من ثلاثين عاماً بعد صدور الإعلان بشأن الحق في التنمية. وسأل عن الحل الذي يمكن أن يوصي به المفوض السامي لجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة. وشدّد على تزايد التمييز الذي يواجهه المهاجرون، مما يتفاقم بالأزمات المتعددة الأوجه، فطلب مزيداً من المعلومات عن خطط المفوض السامي لمعالجة حقوق المهاجرين في عمله المقبل.

٢٠ - السيد لعسل (المغرب): قال إن من الضروري أن يؤخذ بنهج منسق ومتكامل إزاء حقوق الإنسان. ودعا إلى تجنب تسييس حقوق الإنسان واستخدامها لزعزعة استقرار الدول. وهناك حاجة، على ضوء حالة انعدام الاستقرار المستمرة في العالم، إلى بذل جهود جماعية لحماية حقوق الإنسان والترويج للتنمية البشرية المستدامة، وخصوصاً في بلدان الجنوب، وإلى مجابهة الأسباب الجذرية للإرهاب من خلال نهج شامل يستند إلى التسامح والاعتدال والتعايش. ويشيد وفده في هذا الصدد بالإحاطة التي قدمتها لجنة مكافحة الإرهاب مؤخراً، والتي أبرزت نهج المغرب الداعي إلى مكافحة التعصب وخطاب الكراهية.

٢١ - وأشار إلى جهود بلده الحثيثة الرامية إلى دعم المفوضية في مجال حماية حقوق الإنسان خلال السنوات الست الماضية، وهو الآن يعمل على تدعيم هذا التعاون من خلال الترويج لمبادرات ثنائية لبناء القدرات مع بلدان أخرى من بلدان الجنوب. ويدعو المغرب جميع أصحاب المصلحة إلى تنفيذ إعلان الرباط وإلى تنظيم حلقات دراسية إقليمية تعزز تنفيذ ذلك الإعلان. كما يدعم بلده تنظيم حلقات دراسية تدريبية على المستوى الإقليمي بالتعاون مع المفوضية.

٢٢ - واستطرد قائلاً إن المغرب يدعو إلى تدعيم صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، وإلى الدفع قدماً بأعمال الحلقة الدراسية التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ عن مساهمة البرلمانات الأفريقية في جهود مجلس حقوق الإنسان. كما يساند المغرب الدعوة إلى زيادة نصيب المفوضية من التمويل من الميزانية العادية لتمكينها من تنفيذ ولايتها. وأوضح أن المساهمة السنوية التي يقدمها بلده، وقيمتها مليون دولار، غير مخصصة لأي نشاط بعينه، وذلك بغية تمكين المفوضية من تخصيص التمويل وفقاً لأولوياتها.

٢٣ - السيدة تشولاكوفيتش (البوسنة والهرسك): قالت إن وفدها يسلم بالمسؤولية الجماعية الواقعة على الدول الأعضاء والمفوضية عن جميع جوانب عمل المفوضية، بما في ذلك عن تمويلها، وهو يتفق مع التقييم الذي قدمه المفوض السامي لفداحة تكلفة انتهاكات حقوق الإنسان. وأوضحت أن بلدها وقع رسالة مشتركة موجهة إلى الأمين العام للتعبير عن القلق إزاء عدم كفاية ما تخصصه الميزانية

العادية للمفوضية. ومع أن احترام حقوق الإنسان يعتبر شرطاً مسبقاً لإحلال السلام وأن الدول الأعضاء جميعها ملزمة قانوناً بحماية حياة الإنسان وكرامته، فقد استمر الانتشار الواسع للمعاناة والفقر والعنف والإفلات من العقاب، في حين أن سيادة القانون والمساءلة يعانيان من الضعف.

٢٤ - وتابعت قائلة إن تكريس هيئات من قبيل المفوضية وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام لحماية حقوق الإنسان أسهم في النهج الأقوى نشاطاً الذي يأخذ به مجلس الأمن فيما يتعلق بتعزيز السلام والأمن والتمتع بحقوق الإنسان. كما أن مناقشات مجلس الأمن الجارية حول المرأة والسلام والأمن أسهمت هي أيضاً في فعالية ذلك النهج. وأعربت في ختام كلمتها عن القلق البالغ الذي يشعر به بلدها إزاء الانتشار الواسع للأزمات الإنسانية واللاجئين بسبب الحروب والكوارث الطبيعية وبسبب تفشي وباء الإيبولا في غرب أفريقيا.

٢٥ - السيد أوستينوف (الاتحاد الروسي): قال إن بلده يدعم تركيز المفوضية على مجموعة واسعة من أولويات حقوق الإنسان. ويجب أن تضطلع بأولويتها المواضيعية الجديدة، المتمثلة في توسيع الحيز الديمقراطي، دون أي تدخل في شؤون الدول ذات السيادة ودون إثارة أزمات سياسية واجتماعية. ودعا إلى توجيه اهتمام خاص لتاريخ وتقاليد المناطق الجغرافية ضمن بلدان معينة. ويشيد بلده بتركيز المفوضية على تعزيز التعاون وهو يشدّد على أن عملها في المستقبل ينبغي أن يركز على الترويج للمبادئ الإنسانية الأساسية من خلال أمور منها العمل على مكافحة كراهية الأجانب والعنصرية وعلى حماية الصحفيين والترويج لدور الأسرة.

٢٦ - واستطرد قائلاً إنه لابدّ من الاضطلاع بجهود ترمي إلى تحسين عمل المفوضية، وخصوصاً من خلال تصحيح حالات انعدام التوازن الجغرافي في التوظيف، وتحسين تقديم المساعدة التقنية إلى الدول، وإيلاء مزيد من الاعتبار لمصالح الدول في سياق العمليات الميدانية. وأعرب عن ارتياح وفده عن الاتجاه المتمثل في التعاون الثنائي بين المفوضية والاتحاد الروسي، غير أنه استدرك ملاحظاً أن التوسع في ولايات الإجراءات الخاصة لم يأت مقترناً بالموارد اللازمة. واختتم قائلاً إن على جميع الدول الأعضاء أن تتحمل مسؤولية تنفيذ التزاماتها المالية، بما في ذلك التزاماتها تجاه المفوضية، وهي منظمة يقدم بلده مساهمة كبيرة فيها قدرها مليونان من الدولارات كل سنة.

٢٧ - السيدة هاملتون (الولايات المتحدة الأمريكية): أشادت بالعمل الهام الذي تقوم به المفوضية لدعم لجان التحقيق، والإبلاغ عن التعديات على حقوق الإنسان، واقتراح سبل الانتصاف لضحايا الاتجار بالبشر. وأعربت عن ترحيب وفدها بالالتزامات بمعالجة التقييدات والأعمال الانتقامية الموجهة ضد المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتؤيد الولايات المتحدة بصورة خاصة التزام المفوضية بالنهوض بحقوق الإنسان للجميع بغض النظر عن التوجه الجنسي والهوية الجنسانية، وهي تثني على التوصيات الواردة في الكتيب المعنون "يولدون أحراراً متساوين". وسألت عن الخطوات الأخرى التي يمكن أن تتخذها المفوضية ومنظومة الأمم المتحدة عموماً لمساعدة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان على الاضطلاع بعملهم دون أي تدخل ودون المخاطرة بالاضطهاد. وشدّدت على الأعمال البربرية التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق والشام ضد الأقليات الدينية، فسألت عما يمكن القيام به من جهود أخرى لضمان حماية حقوق الأقليات الدينية في مختلف أنحاء العالم.

٢٨ - السيد سيغير (سويسرا): قال إن وفده يدعم تعزيز الآليات المؤسسية ومبادرة "حقوق الإنسان أولاً" وسأل عما إذا كان المفوض السامي يتوخى إيجاد أية آليات ملموسة لتنفيذ المبادرة. وعلى ضوء الوضع التمويلي، سأل عما إذا كان قد تم وضع أية خطط لإعادة هيكلة المفوضية وأنشطتها وإعادة تنظيمها.

٢٩ - السيدة فيليبس (المملكة المتحدة): حثت المفوض السامي على مواصلة توجيه الاهتمام إلى الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في سياق ما طرأ مؤخراً من عدم استقرار عالمي. وأعربت عن دعم وفدها للعمل المتواصل الذي تقوم به المكاتب القطرية والمراكز الإقليمية والبعثات الخاصة ومستشارو حقوق الإنسان، ودعت الدول الأعضاء إلى الوفاء بوعودها المتعلقة بافتتاح مكاتب للمفوضية. وأضافت إن بلدها يشعر بالقلق بصورة خاصة إزاء قيام جمهورية الكونغو الديمقراطية بطرد مدير مكتب حقوق الإنسان المشترك، وحث حكومة ذلك البلد على التحقيق في الانتهاكات التي أبلغت الأمم المتحدة عنها وعلى العمل بصورة بناءة مع المدافعين عن حقوق الإنسان.

٣٠ - وأشارت إلى الأولوية التي يمنحها بلدها للحق في حرية الدين أو المعتقد، فأعربت عن جزعها إزاء التعديات الرهيبة التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق والشام في كل من العراق وسورية، وسألت عما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله للمساعدة على مكافحة تلك الإيديولوجية السامة. كما سألت عما يمكن للدول أن تضيفه من تدابير لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ولاسيما الذين يعملون في بلدان تتزايد فيها التقييدات. وأعربت عن ترحيب وفدها باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ بشأن تقوية وتعزيز السير الفعال لنظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، مؤكدة أن بلدها ستستكشف سبلاً جديدة لمساعدة المفوضية على مواجهة التحديات التمويلية التي تعترضها.

٣١ - السيد محمود (مصر): قال إن وفده يشاطر المفوض السامي قلقه إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي يجري ارتكابها في مختلف أنحاء العالم، ولاسيما في الشرق الأوسط. فانتشار التطرف والإرهاب واستمرار معاناة الشعب الفلسطيني يثيران الجزع بصورة خاصة. ويتطلب التصدي لهذه الظواهر زيادة في الحوار والتضامن الدولي بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية وهيئات المجتمع المدني ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسات الدينية والتعليمية، بغية معارضة الفكر المتطرف والتشويهات الإيديولوجية.

٣٢ - وشدد في هذا السياق على وجوب ألا يتضمن الحوار والتعاون جداول أعمال موضوعة مسبقاً بهدف فرض الأفكار والمفاهيم على الآخرين دون مراعاة سياقهم الثقافي. ويتعين أن يتصف الحوار بالانفتاح وأن يمثل رغبة صادقة في تعزيز الروابط وتجنب المسائل الخلافية. واختتم مشيراً إلى الترابط بين حقوق الإنسان مما يتطلب أن تطبق دون أي ازدواج في المعايير، وذلك بغية تجنب الإحباط أو الشكك.

٣٣ - السيد أوكونيل (أيرلندا): شدد على التزام أيرلندا بتوفير التمويل المستمر والدعم السياسي للمفوضية، ونبّه إلى الحاجة إلى استراتيجية لموارد المفوضية تتصف بمزيد من الاستدامة والتوازن. إضافة لذلك، فإنه يمكن لزيادة فعالية تعميم حقوق الإنسان وإعطائها الأولوية في مختلف أعمال المنظمة أن تساعد على ضمان قدر أكبر من الاستدامة وشمول الجميع في التنمية وحفظ السلام. وفي هذا الصدد، يتطلع وفده إلى التنفيذ الفعال للإرشاد التقني الخاص بالنهج المستند إلى الحقوق إزاء ما يمكن منعه من وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر ومن إصابتهم بالأمراض. وأشاد بجهود المفوضية الرامية إلى إبراز الحاجة إلى حماية الأقليات

الدينية والاثنية والنساء والأطفال في العراق والجمهورية العربية السورية، وسأل عن آراء المفوض السامي حول ما ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم به من أعمال لحماية المدنيين الذين يهاجَمون على أساس خلفيتهم الاثنية ومعتقدهم الديني.

٣٤ - السيد آل الحسين (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): قال إن المفوضية تعرضت لصعوبات في التركيز على رؤية أعم وفي رسم طريق للعمل أكثر وضوحاً في بداية ولايته في وقت يمتلئ فيه الحيز الذي تحتله حقوق الإنسان بالأهوال اليومية المتمثلة في القتل والاختطاف والفظائع والتمييز، وهي حالة تزداد تعقيداً بسبب العبء المالي الكبير الواقع على كاهل المفوضية. وفيما يتعلق بالتعامل مع حالتها المالية المخيفة، فإن الجهود تبذل داخل المفوضية لترتيب أولويات ولاياتها المختلفة بصورة تضمن تغطية المسائل الأشد إلحاحاً باستخدام الترتيبات التمويلية القائمة.

٣٥ - وأعرب عن الأمل في تجنب تخفيض عدد الموظفين والحد من الأنشطة، ولاسيما في هذا المنعطف الخطير بالنسبة لحقوق الإنسان. وستواصل المفوضية التشديد على الحاجة إلى إنهاء الإفلات من العقاب فيما يتعلق بأشد الجرائم جسامة. وأوضح أن التصدعات الدقيقة التي تسهم في التعديات إنما تبدأ عادة بنواقص في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم فإن هناك حاجة إلى الاستثمار في خطة التنمية وإلى تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن كل من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان على قدم المساواة.

٣٦ - وشكر كندا لتبرعها بمبلغ ٥ ملايين دولار لبعثة تقصي الحقائق للتحقيق في التعديات الجنسية التي تقوم بارتكابها ضد النساء والأطفال المجموعة المسماة الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفيما يتعلق بالتدابير المقبلة في المنطقة، فقد حثت المفوضية العراق على الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ ونظراً لسقوط مساحات واسعة من البلد تحت سيطرة تلك المجموعة، فإنه يتعين تأمين الاختصاص القانوني. وعلى الرغم من الصعوبات الأمنية الكبيرة، فإن العنصر الخاص بحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق يقدم الدعم بنشاط لبناء المؤسسات بصورة تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٣٧ - وتحدث عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، فقال إنها تواصل عملها، غير أن سلطات ذلك البلد لم تمنح المفوضية بعد إمكانية دخوله. ومع ذلك فإن المفوضية باقية على رغبتها بالتعامل مع الجهات النظيرة على المستوى القطري وستسعى لتحقيق تقدم مع السلطات السورية في هذا الصدد. وستواصل المفوضية توثيق حالة حقوق الإنسان هناك وتقديم التقارير عن تطوراتها، بما في ذلك فيما يتعلق بالمسائل المواضيعية، كما ستواصل القيام بذلك خلال الأشهر القادمة، مع التركيز على الإنذار المبكر والتحليل الأكثر تعمقاً والمساءلة وغير ذلك من الموضوعات المثيرة للقلق، من قبيل العنف الطائفي والعنف الجنساني وحماية المجموعات الدينية والاثنية. كما تقوم المفوضية بتوفير أمانتي آليتي تقصي الحقائق اللتين أنشأهما مجلس حقوق الإنسان، وهما لجنة التحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية وبعثة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في العراق. وتخطط المفوضية، بدعم من البلدان المانحة، لتعزيز عملها في هذه المجالات خلال الأشهر المقبلة.

٣٨ - وانتقل إلى الحديث عن الأزمة المالية التي تتعرض لها المفوضية فشدد على الحاجة إلى سد الهوة الكبيرة بين احتياجات الدول الأعضاء والجمهور من تدابير حقوق الإنسان وبين انخفاض مستوى الاستثمار في العمل الخاص

بحقوق الإنسان. ومع أن هذا العمل تضطلع به أجزاء كثيرة من الأمم المتحدة، فإن للمفوضية طابعها الخاص. ولذا فإن مما له أهمية حاسمة أن يجري العمل مع الدول الأعضاء مع السعي في الوقت نفسه إلى إقامة تآلف واسع لدعم الجمهور لأنشطة المفوضية. وشدد على ضرورة الاحتياطي التشغيلي الذي يقتضيه نظام الأمم المتحدة المالي، للتمكن من تغطية نفقات المفوضية خلال الربع الأول الذي يمثل فترة تقل فيها المساهمات الطوعية. على أنه يتعين العثور على طرق لتشجيع مزيد من الدعم نظراً لأن الاحتياطي لن يكون كافياً لتغطية النفقات الكبيرة التي تتجاوز مستوى الدخل، على ضوء ما يُنتظر من إيرادات بعد عام ٢٠١٥.

٣٩ - وأكد على أن للترويج للحق في التنمية وتفعيله أهمية أساسية متواصلة لدى المفوضية. غير أن استمرار التسييس والاستقطاب في المناقشة الحكومية الدولية حول هذا الحق يعيق جهود المفوضية الرامية إلى تعميمه. وتعمل المفوضية، بموجب ولايتها الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والمتمثلة في ضمان التنسيق بين الوكالات لتعميم الحق في التنمية، على مشاريع محددة ضمن شراكة مع وكالات الأمم المتحدة وكياناتها تشمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك بالإضافة إلى تقديمها الدعم للفريق العامل المعني بالحق في التنمية.

٤٠ - واستطرد قائلاً إن المفوضية ستحافظ على التزامها الطويل الأجل بحقوق الإنسان للمهاجرين وقد عززت عملها في مجال الهجرة وحقوق الإنسان وأدرجته في أولوياتها المواضيعية الست جميعها. وستواصل العمل بنشاط على ضمان تركيز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على حماية جميع الفئات التي تواجه خطر التهميش، بما في ذلك فئة المهاجرين بغض النظر عن وضعهم. فالمهاجرون، وخصوصاً من يوجد منهم في وضع غير نظامي، يتعرضون للتمييز بصورة غير متناسبة، وهو واقع تؤكده دراسة أجرتها المفوضية مؤخراً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين الموجودين في أوضاع غير نظامية. وفيما يتعلق بتمثيل المرأة في حل النزاعات، أشار إلى المنجزات النموذجية التي حققتها المفوضية في مجال التكافؤ بين الجنسين. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بلغت نسبة النساء ٥٨,٤ في المائة من جميع موظفي المفوضية، وبلغت نسبتهن من جميع الوظائف العليا ٣٥,٦ في المائة، وقد كان هذا الرقم الأخير أقل بقليل من نسبة ٣٩ في المائة المستهدفة لعام ٢٠١٣.

٤١ - وتحدث عن مسألة توسيع الحيز الديمقراطي فقال إنها حُددت باعتبارها أولوية مواضيعية استناداً إلى شواغل حول تزايد الاتجاهات في جميع المناطق نحو تضييق ذلك الحيز مما يؤثر على المجتمع المدني. ونتيجة لذلك فإن لحماية المجتمع المدني ولدعمه مكانة مركزية في الاستراتيجية، وهو ما يتبدى في أعمال المفوضية منذ إنشائها قبل عقدين من الزمن. وستعزز المفوضية دعمها للجهات الفاعلة في المجتمع المدني نظراً لما لها من دور شديد الخطورة في الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها من خلال تنبيه الحكومات إلى المسائل التي ينبغي أن تطرقها. ويعني الأخذ بهذا النهج بالنسبة للمفوضية أن تعمل مع المجتمع المدني ومع الحكومات بغية تعهد الحوار والتعاون، وتقويتهما، فيما يتصل بالترويج لحقوق الإنسان وحمايتها.

٤٢ - وأوضح أن التنوع الجغرافي في المكتب شهد تحسناً مستمراً منذ استحداث تدابير خاصة بذلك عام ٢٠٠٦، وقد بلغت نسبة التعيينات الجغرافية من الدول غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً ٦٤ في المائة. وسيواصل، دعماً لأوسع توزيع جغرافي ممكن، الإعلان عن الشواغر في المنشورات الدولية الواسعة الانتشار وفي المؤسسات الأكاديمية والوطنية المعنية بحقوق الإنسان وغيرها.

٤٣ - وبما أن الهجمات المتعمدة على أية أقلية دينية أو اثنية أو لغوية تشكل جريمة ضد الإنسانية، فإن رد الأمم المتحدة على الجرائم التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق والشام في كل من الجمهورية العربية السورية والعراق ينبغي أن تشمل إحالة القضايا إلى محكمة العدل الدولية. وتعمل منظومة الأمم المتحدة على تعزيز حماية الأقليات ومكافحة التمييز العنصري. ومع أن المعايير موجودة، فإن ما تم فعله لتنفيذها قليل جداً. وللقيام بذلك، فقد أنشئت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات وتم وضع توجيهات الأمين العام الجديدة لضمان تلقي مسائل حقوق الأقليات والتمييز العنصري ما تستحقه من عناية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

٤٤ - ونبّه إلى أن الأقليات الدينية تتطلب قدراً أكبر من التدريب والمساعدة التقنية والتوعية لضمان معاملة حقوق الأقليات كأولوية من أولويات حقوق الإنسان، سواء في سياقات النزاع أو خارجها. وقد أنشئ برنامج زمالات لدى المفوضية لحقوق الأقليات بغية تزويد ممثلي الأقليات الدينية والاثنية من الشباب بالأدوات والمعرفة اللازمة لمطالبتهم بحقوقهم. ولدى المفوضية نسخ من رسالة وجهها إلى أبي بكر البغدادي ١٢٦ من الحقوقيين المسلمين، وهي تتناول صراحة المعاملة التي تلقاها الأقليات الدينية على يد الدولة الإسلامية في العراق والشام.

٤٥ - وأشار إلى المساعدة والدعم الموجهين إلى المجتمع المدني، فقال إن المفوضية تحث السلطات الحكومية على التعامل مع الحجج التي يطرحها ممثلو المجتمع المدني بدلاً من اتخاذ التدابير القمعية بحقهم. وتتمثل اللازمة المتكررة في تفاعله مع المنظمات غير الحكومية في طلبها من المفوضية أن تضمن حمايتها من الدول التي تعمل هذه المنظمات فيها. وشدد على أن القمع لا يليق بكرامة الدول التي تتوفر لديها جميع الوسائل لطرح سرد مضاد تجابه به السرد الذي يقدمه المجتمع المدني.

٤٦ - وأردف قائلاً إن الفكرة الكامنة خلف مبادرة "حقوق الإنسان أولا" تتمثل في أن تعمل المنظومة ككل بمزيد من التماسك عندما تُرتكب تعديات خطيرة يمكن أن تؤدي إلى فظائع يندى لها جبين المنظمة إن لم يكن هناك أي رد فعل. فالأمم المتحدة لديها تاريخ متباين مختلط في هذا الصدد. ويتمثل الهدف من المبادرة في ضمان بذل جهد منسق في الرسائل المرسلة وفي تقديم الحقائق للدول الأعضاء التي يُؤمل أن تستجيب بخطة محورها حقوق الإنسان، وأن تتلقى المعلومات وتتصرف على أساسها بالصورة التي تراها ملائمة. وهناك ما يدل على تحقق كثير من التنسيق خلال الشهرين منذ توليه ولايته، كما أحرِز تقدم في تعميم المبادرة.

٤٧ - وتابع قائلاً إن هناك حاجة، فيما يتعلق بحماية المجتمع المدني وحرية الدين أو المعتقد، إلى حوار أكثر وأشد تعمقاً فيما بين الدول، وليس مع آليات حقوق الإنسان المعنية وحدها. ولا يمكن أن تكون المناقشات داخل بلد ما صحّية إلا إذا كان المتحاورون منفتحين أمام آراء لا يتفقون معها. ففي الأماكن الأشد قمعاً، أُخرج من الحيز العام أي تلميح بالنقد. وتشتد الحاجة إلى مناقشة مطولة لمجموعة صحية من الآراء ومن حرية التعبير دون التخوف من العواقب.

٤٨ - أما بالنسبة لمعدل الوفيات والإصابة بالأمراض، فقد أصدرت المفوضية مبادئ توجيهية تتعلق بعدد من الوفيات السنوية التي يمكن منعها، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وفي حين أن هناك تراجعاً كبيراً في الوفيات التي يمكن منعها، إذ هبط معدلها إلى النصف في السنوات القليلة الماضية، فقد أكد المختصون أن النهُج السريرية حققت كل ما يمكنها تحقيقه وأن أي تقدم جديد نحو إنقاذ حياة الناس

يتطلب تدابير محورها حقوق الإنسان يضطلع بها مهنيون يتعاملون مع النساء الحوامل ومع الرضّع. وهكذا فإن منظور حقوق الإنسان وخطة التنمية يتداخلان معاً بدقة ويمكن أن يحظيا بالدعم من جميع الجهات.

٤٩ - السيد فريلاس (مراقب عن الاتحاد الأوروبي): تعهد باسم الإتحاد الأوروبي بمواصلة التعاون مع المفوض السامي وشدد على دعم الاتحاد لاستقلال المفوضية وحيادها وعدم الانتقائية في عملها، ورحب بما أحرزته من تقدم في أولويات مواضيعية من قبيل مكافحة التمييز والنهوض بالمساواة. وأشار إلى أهمية إدماج حقوق الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، طالباً إلى المفوض السامي التوسع في عرض بعض الجوانب الأساسية التي يتعين أن نتذكرها في المناقشات المقبلة. وأثنى على جهود المفوض السامي الرامية إلى تعبئة التمويل دون المساس بأنشطة المفوضية. كما طلب معلومات عن الطرق التي تأخذ بها المنظمة للتمكن من تعزيز جهودها لمنع أعمال الانتقام المتكررة ضد الأشخاص المتعاملين مع آليات الأمم المتحدة أو الساعين إلى التعامل معها. واختتم مستفسراً عما يوجد من فرص لاتخاذ المفوضية والدول الأعضاء تدابير جديدة للربط بصورة أقوى بين العمل الذي تقوم به في مجال حقوق الإنسان كياناتُ الأمم المتحدة التي تتخذ من نيويورك وتلك التي تتخذ من جنيف مقراً لها.

٥٠ - السيدة رشيد (مراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن المقررين الخاصين السابقين المعنيين بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، واجهوا صعوبات في الاضطلاع بولاياتهم بسبب انعدام التعاون من جانب حكومة إسرائيل ورفضها السماح لهم بزيارة دولة فلسطين المحتلة. وقد اتسع نطاق سجل عدم التعاون ذاك ليشمل جهود الأمم المتحدة الأخرى، ومنها بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة؛ وأعلنت إسرائيل مؤخراً أنها لن تتعاون مع بعثة تقصي الحقائق للتحقيق في عدوانها الأخير على غزة. فقد دأبت إسرائيل، مراراً وتكراراً، على ممارسة سياسة استبعاد المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة والتشهير بهم بدلاً من دحض نتائج عملهم.

٥١ - وحمّلت الأمم المتحدة أيضاً مسؤولية القعود عن الرد بصورة أقوى على الشكاوي الخاصة بعدم تعاون إسرائيل، وبالتالي تشجيع إفلاتها من العقاب على عدم الوفاء بالتزاماتها كإحدى الدول الأعضاء. وتساءلت، على ضوء تولي مقرر خاص جديد مهام ذلك المنصب، عما إذا كانت إسرائيل قد قدمت أية ضمانات للتعاون في المستقبل، وفي حال عدم حدوث ذلك، ما هي الخطوات التي توصي المفوضية مجلس حقوق الإنسان والأمين العام بالنظر فيها بغية وضع حد لانتهاكات إسرائيل المتكررة لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وبغية الحصول على تعاونها.

٥٢ - السيدة فيليتشكو (بيلاروس): قالت إن المفوض السامي يتولى مهام منصبه في وقت تحيط به الصعوبات، لا لأن حقوق الإنسان تتعرض للانتهاك أكثر من أي وقت مضى ولكن لأنها تُستخدم ذريعةً للتدخل في شؤون الدول ذات السيادة وأداةً للمضاربة والضغط على تلك الدول. وينبغي في الأمم المتحدة أن يُنظر في حقوق الإنسان ضمن حدود معقولة. فمن غير المقبول أن يُعمد إلى خلق المشاكل بصورة مصطنعة في هذا المجال. ويبدو في هذا الصدد أن مبادرة "حقوق الإنسان أولاً" غير بناءة إلى حد كبير. فالحوار أساسي قبل كل شيء. وأعربت عن أملها في أن يعمل المفوض السامي على تعزيز مبدأ التعاون في أنشطة آليات حقوق الإنسان، فهذا المبدأ يعتبر شرطاً مسبقاً للترويج لحقوق الإنسان في العالم. وينبغي على المفوضية أن تعمل في

حدود ولايتها وأن تركز على تقديم الدعم للدول، بناء على طلب تلك الدول، لتمكينها من الاضطلاع بالتزاماتها.

٥٣ - وأكدت أن الوقت حان لإحلال النظام في مجلس حقوق الإنسان الذي أصبح آلة لفرض قيم وأفكار غريبة على غالبية الدول. فالمجلس يفتقر بصورة متزايدة إلى الاهتمام بالتماس توافق الآراء وإلى مراعاة مواقف الشركاء، الأمر الذي يسبب القلق. وهذا النهج يقلل من قيمة قراراته ويقوض سلطته. ويتعين على المجلس أن يتكفل بمشاركة جميع الدول الأعضاء بصورة شاملة، مما يساعده على اتخاذ قرارات متوازنة وملائمة.

٥٤ - وأعلنت أن بيلاروس تؤيد إجراءات المجلس المواضيعية الخاصة وهي تشدد على أنه يتعين على المكلفين بولايات خاصة أن يضطلعوا بمهامهم وفقاً لمدونة قواعد السلوك الخاصة بهم. ورحبت بإنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الإنسان. وأشارت إلى أن بلدها مستعد للحوار حول الإجراءات المواضيعية الخاصة وحثت المفوضية على عدم منع زيارات المكلفين بالإجراءات الخاصة إلى بيلاروس بذريعة وجود ولاية قطرية. فبلدها لا يعترف بولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس ولن يتعاون معه. وينبغي على المفوض السامي أن يضمن إمكانية دخول المكلفين بالإجراءات الخاصة إلى بيلاروس لتمكينها من تنفيذ التوصيات المقدمة بموجب الاستعراض الدوري الشامل.

٥٥ - وانتقلت إلى الحديث عن الصعوبات المالية التي تواجهها المفوضية، فقالت إنها نجمت عن إنفاقها الموارد بصورة غير مستدامة. فالولايات القِطرية، وهي ولايات لا تحظى بدعم أي من البلدان المعنية بها، تعتبر تحويلاً للموارد عن وجهتها بلا داعٍ. ويتعين على المفوضية أن تستعرض نفقاتها وأن توجه مواردها نحو تلبية الاحتياجات الحقيقية المتمثلة في مكافحة الجوع والفقر والحرمان والمرض، فهذه الأمور هي التي تحجب التمتع بحقوق الإنسان عن كثير من الناس. واختتمت كلمتها بتقديم الشكر للمفوضية لدعم تحضير بلدها للدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل الخاص به في نيسان/أبريل ٢٠١٥، وبالإعراب عن الأمل في أن يعمل المفوض السامي بروح ميثاق الأمم المتحدة للترويج لحقوق إنسان عالمية حقاً وخالية من الفوقية أو التسييس ولضمان احترام الحوار.

٥٦ - السيد تيسفاي (إريتريا): شدد على أن إنشاء لجنة التحقيق المعنية بإريتريا كان أمراً خاطئاً، سواء من الناحية الإجرائية أو الوقائعية، فهو عملية جرت بدوافع سياسية ولا تضيف أية قيمة في تحسين حقوق الإنسان في بلده. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة تُعتبر تدبيراً زائداً عن الحاجة يستنزف الموارد، وكان من الممكن تخصيص تكلفته لبناء مدرستين في إريتريا أو لعمل اليونيسيف النموذجي فيها. ودعا المفوضية إلى استخدام مواردها بمزيد من الحكمة وإلى وضع حد لعملية إنشاء اللجان والمقررين المتواصلة. وشدد على أنه لا يحق لأي بلد، سواء كان كبيراً أم صغيراً، أن يملي على بلد آخر طريقة إدارة حكومته. فعلى جميع البلدان أن تحترم بعضها بعضاً وأن تتعلم من بعضها بعضاً فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان. وطمأن المجتمع الدولي إلى أن إريتريا تحترم حقوق جميع أهاليها. واختتم مسلطاً الضوء على ما ألمح إليه المفوض السامي من نقص في التمويل، متسائلاً عن التكلفة الدقيقة لتعيين المقررين تشكيل لجان التحقيق.

٥٧ - السيدة هاسي- محسن (ألمانيا): أشارت إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان تحدث أثناء الأزمات وهي تكمن في جذور تلك الأزمات في كثير من الأحيان. وتساءلت عما يمكن من سبل لتعزيز الصلة بين ما يجري في جنيف من أعمال تتعلق بحقوق الإنسان وبين عمل مجلس الأمن. وطلبت إلى

المفوض السامي التوسع في الحديث عن التدابير التي اتخذتها المفوضية لتنفيذ مبادرة الأمين العام "حقوق الإنسان أولاً" في مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة منذ إطلاق تلك المبادرة في العام الماضي.

٥٨ - السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): قالت إن وفدها يتمنى النجاح للمفوض السامي في الولاية التي تولاها مؤخراً، وهي ولاية ترزح تحت أثقال أخطاء الماضي والضغينة الشخصية والتحامل السياسي ضد بلدها. وأعربت عن ثقتها بأنه سيؤدي مهامه بصورة مهنية وموضوعية وغير منحازة وغير انتقائية وغير مسيّسة، على النحو الذي يتطلبه ميثاق الأمم المتحدة وجميع الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. فالولاية الإنسانية ينبغي ألا تكون مشحونة على حساب الحقوق السياسية، وأهمها احترام سيادة الدول الأخرى واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها.

٥٩ - وأعربت عن أمل حكومتها في أن يستخدم المفوض السامي سلطته الأخلاقية لمطالبة الدول الضالعة في تمويل الجماعات الإرهابية المسلحة، وفي دعمها، بأن تفي بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما أعربت عن أمل وفدها في أن يهتم المفوض السامي بصورة خاصة، فيما يتعلق بأولوياته وأهدافه المواضيعية، بالأثر الواقع على حقوق الإنسان، ولاسيما الحق في التنمية، بسبب الجزاءات الاقتصادية الانفرادية الخالية من أية شرعية دولية. واختتمت معربة عن أمل وفدها في أن تشمل الرؤية التي يأخذ بها المفوض السامي تدابيرَ ملموسة لكبح جماح التحريض الطائفي الذي يمارسه أشخاص يتظاهرون بأنهم من رجال الدين بغية بذر بذور الشقاق وتهديد أمن الدولة.

٦٠ - السيد باريغا (ليختنشتاين): سأل عما إذا كانت الدعوة التي يوجهها المفوض السامي للدول الأعضاء لتأمين تمويل المفوضية من الميزانية العادية موجهة أيضاً إلى الأمين العام الذي تقع عليه مهمة تقديم اقتراح الميزانية إلى الدول الأعضاء. وأشار إلى قلة الأنشطة الواردة في التقرير السنوي فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، فسأل عما إذا كان المفوض السامي يعتزم زيادة أنشطة المفوضية في هذا المجال، نظراً لأن المسألة هذه غير خلافية ولا تقتضي أساساً إلا التثقيف وبناء القدرات، ولأن هؤلاء الأشخاص يمثلون سدس سكان العالم تقريباً.

٦١ - السيدة هامبي (ليتوانيا): قالت إنها تتفق في الرأي مع المفوض السامي في أن تراجع احترام حقوق الإنسان يمكن أن يشير إلى أمور مقبلة أشد سوءاً. فمعالجة حالات من هذا القبيل تمكّن من إنهاء النزاع،ولذا فإن هناك حاجة إلى استجابات جماعية مبكرة لانتهاكات حقوق الإنسان. وأعربت، في هذا الصدد، عن تقدير ليتوانيا لجهود المفوضية في مجالات الإنذار المبكر وحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع. إذ لابدّ من تنبيه الدول الأعضاء إلى الأزمات وتزويدها بالمعلومات الموثوقة ذات الصلة للتداول فيها. ويثني وفدها على عمل بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا وعلى تقارير المفوضية الموضوعية والحسنة التوقيت حول الوضع على الأرض، ويدعو إلى استمرار الجهود والدعم في هذا الصدد.

٦٢ - السيد ياو شاوجون (الصين): أعرب عن ترحيب وفده بالجهود التي تبذلها المفوضية، ودعاها إلى تعزيز تعاونها مع جميع الأطراف وإلى التعامل بفعالية مع قضايا وتحديات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم، مع الامتثال الصارم لولايتها. وينبغي أن تولي المفوضية قدراً مماثلاً من الأهمية لجميع حقوق الإنسان، ولاسيما الحق في التنمية، على أن تحترم في الوقت نفسه حق الشعب في اختيار نظمه الاجتماعية وطريقه إلى التنمية وطرائقه الخاصة بحماية حقوق

الإنسان. وعليها أيضاً أن تيسّر التبادلات بين البلدان التي تختلف فيما بينها من حيث النظم الاجتماعية والمعتقدات الدينية والتقاليد الثقافية، بغية التوصل إلى توافقٍ في الآراء يستند إلى المساواة والاحترام المتبادل.

٦٣ - وتابع قائلاً إن على المفوضية أن تتقيد في عملها بمبادئ الحياد والموضوعية والنزاهة. وطلب إلى المفوض السامي، في هذا الصدد، أن يقدم قائمة بالتدابير التي يمكن أن تروج للحوار والتعاون الدوليين في ميدان حقوق الإنسان. وأعرب عن أمله في أن تعلّق المفوضية أهمية كبيرة على مواقف البلدان النامية وشواغلها. وعليها أن تزيد عدد الموظفين القادمين من البلدان النامية، بما في ذلك تعيين موظفين محليين في مكاتبها الإقليمية والقطرية، وكذلك أن تعزز الشفافية فيما يتعلق باستخدام الأموال ونشر المعلومات. واختتم مؤكداً أن الصين ستواصل دعمها للمفوض السامي وللمفوضية وتعاونها معهما، من أجل المساهمة بصورة ملموسة في ميدان حقوق الإنسان الدولية.

٦٤ - السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور): أعرب عن شكره لمجلس حقوق الإنسان للانتخابات الآولى التي جرت في بلده. وأكد أن السلفادور تدعم ولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان وهي تشكر المفوضية على ما قدمته من دعم، وخصوصاً فيما يتعلق بتحديد أوجه الضعف في تنفيذ التدابير المتعلقة بكبار السن. وسأل المفوض السامي عما إذا كان تنفيذ اتفاقية ما أو تدبير آخر ذي صلة يمكن أن يصحح الوضع. واختتم معلناً تأييد بلده لحملة "أحرار ومتساوون" ورغبته في استمرارها في أمريكا اللاتينية، باللغة الاسبانية وباللغات الأخرى.

٦٥ - السيد آل الحسين (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): أجاب على الأسئلة التي طرحها ممثل الاتحاد الأوروبي فقال إن هناك عدداً من الثغرات التي يتعين سدّها، ومع ذلك فإن الوثيقة الختامية الصادرة عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة تتضمن عناصر إيجابية. فكثير من الغايات تنعكس في مضمون التزامات حقوق الإنسان، وهي تؤكد بقوة على المساواة وعدم التمييز، كما أن هناك هدفين اثنين مكرسين للمساواة بين الجنسين وللمساواة داخل البلدان وفيما بينها. ويتناول عدد من الغايات التمييز وعدم المساواة، ويوجه الاهتمام إلى المجموعات المهمشة، وتصنيف البيانات بصورة تفصيلية، والحق في التنمية.

٦٦ - وأعرب عن قلق المفوضية البالغ إزاء تقارير الانتقام من الأشخاص الذين تعاونوا مع الأمم المتحدة. وأحالَ الدول الأعضاء إلى التقرير الصادر مؤخراً عن الأمين العام حول كيفية معالجة هذه المسألة. وهناك في هذا الصدد حاجة شديدة إلى المزيد من العمل المنسق. وفيما يتعلق بعدم تعاون إسرائيل مع الإجراءات الخاصة ولجنة التحقيق، فإن المفوضية تحث الدول، جميع الدول، على التعاون مع جميع آليات حقوق الإنسان. فالقعود عن ذلك يهدد النظام كله.

٦٧ - وانتقل إلى ملاحظات ممثلة بيلاروس، فأعرب عن ترحيب المفوضية بالولايات التي كلفتها بها الدول الأعضاء. على أن التمويل ينبغي أن يتماشى مع الطلبات المتزايدة. ومن الجدير بالذكر أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف تصبح في حكم المستحيل إذا لم تسمح ببعض المجال للمناورة. ومع أن جميع القرارات تقع على عاتق الدول الأعضاء، فإنه ينبغي أن يتاح للمفوضية أن تخرج بعض الشيء عن ولايتها طالما أنها تحترم شركاءها وتكتشف الحلول المفيدة لجميع المعنيين.

٦٨ - ورد على ملاحظات ممثل إريتريا، فقال إنه، هنا أيضاً، يحث جميع الوفود على التعاون مع الإجراءات الخاصة، ولاسيما مع لجان التحقيق. وأوضح أن هذه اللجان، بعد أن يبتّ مجلس حقوق الإنسان في مسألة ولايتها، وبعد إرسال

طلب عاجل إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، تموَّل في إطار النفقات غير المنظورة والاستثنائية. ومع أن المفوضية لم تواجه صعوبات في تلقي التمويل في الماضي، فإن صرف الأموال لها يخضع لبعض التأخيرات.

٦٩ - وفيما يتعلق ببيان ممثلة الجمهورية العربية السورية، أكد أن على جميع الدول الأعضاء أن تحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئ حقوق الإنسان. وينبغي أن يقارع المجتمع الدولي الإرهاب وأن يمتنع عن استهداف الأقليات. وستشكل هذه المسائل جزءاً من أولويات ولايته خلال السنوات القادمة. وأفاد، على سبيل الإجابة على السؤال الذي طرحه ممثل ليختنشتاين، بأن هناك عدة رسائل متبادلة مع مكتب الأمين العام وأكد أنه سيثير المسائل المالية ذات الصلة مع ذلك المكتب خلال الأيام القليلة القادمة.

٧٠ - وأوضح أنه، نتيجة للدعوة المستمرة التي تقوم بها المفوضية، فإن الوثيقة الختامية الصادرة عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة تتضمن إشارات عديدة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أن الاقتراح الداعي إلى إدراج التعليم الجيد لذوي الإعاقة في تلك الوثيقة جاء نتيجة لتعاون المفوضية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمجتمع المدني.

٧١ - وتابع قائلاً إن المفوضية تدعم جهود الدول الرامية إلى تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، تعاونت مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على وضع مجموعة أدوات حول كيفية تنفيذ الاتفاقية في أفريقيا. وكانت المفوضية شريكاً في التنفيذ في كل من توغو وتونس وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وتعاونت بصورة أقوى مع دولة فلسطين. وتمت هذا العام الموافقة على مجموعة ثانية من المشاريع، وستعمل المفوضية مع أثيوبيا ومع دولة بوليفيا المتعددة القوميات بصورة مباشرة. كما ستقدم دراستها المواضيعية عن الحق في العيش المستقل وعن إشراك المجتمعات المحلية وذلك أثناء الدورة القادمة لمجلس حقوق الإنسان.

٧٢ - وأحالَ ممثلَ الصين إلى الملاحظات المدلى بها سابقاً للاطلاع على الردود على استفساراته. وكما لاحظ الممثل المذكور، ينبغي أن يوجد دائماً احترام متبادل في التعامل بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وانتقل إلى تعليقات ممثل السلفادور، فقال إن المفوضية تحيط علماً بالحاجة إلى التنوع اللغوي في المنشورات وستنظر مجدداً في هذا الموضوع. أما بالنسبة لحقوق كبار السن، فقد عين مجلس حقوق الإنسان خبيراً مستقلاً يعنى بموضوع تمتع كبار السن بحقوق الإنسان، وستعمل المفوضية مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كأمانة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، بغية تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن. كما قامت المفوضية بتجميع ما يوجد من معايير قانونية دولية ومن وثائق وبرامج تتناول بصورة مباشرة أو غير مباشرة أوضاع كبار السن، وستواصل تقديم التقارير عن هذا الموضوع.

٧٣ - السيدة كريم (ملاوي): تكلمت باسم المجموعة الأفريقية، فأعربت عن دعم المجموعة لولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان، وهي تتوقع قيام تعون بناء مع المفوضية التي أدى دعمها المستمر إلى استعراض خارطة طريق أديس أبابا. ودعت إلى توجيه قدر مساو من الاهتمام إلى الترابط بين التنمية واحترام حقوق الإنسان، وبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة والحقوق السياسية والمدنية من جهة أخرى. وأعلنت التزام المجموعة الأفريقية القوي بالنهوض بالحق في التنمية باعتباره حقاً أساسياً.

٧٤ - وتابعت قائلة إنه على الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها المفوضية في هذا الخصوص، فإن المجموعة

تشعر بالجزع إزاء تزايد الاتجاه نحو التمييز ضد المهاجرين وتهميشهم وتجريمهم والتعصب ضدهم، وهي تدعم الدعوة إلى حوار رفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية، على سبيل تغيير مجرى الخطاب الخاص بالمهاجرين، وخصوصاً الذين يعيشون في حالة غير نظامية.

٧٥ - وأضافت إن على المفوضية أن تعزز مقدرتها وقدراتها الخاصة للتمكن من تقديم المساعدة التقنية والدعم للدول الأعضاء. فمن شأن هذه المساعدة أن تمكن الدول الأعضاء من الوفاء بتعهداتها المحددة في صكوك حقوق الإنسان. وتود المجموعة أن تعرف كيف تعتزم المفوضية تنفيذ مجموعة تدابير بناء القدرات لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان والتي يتضمنها قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ بشأن تقوية وتعزيز السير الفعال لنظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

٧٦ - وأشارت إلى أن المجموعة الأفريقية يساورها القلق أيضاً إزاء محاولات تقويض النظام الدولي لحقوق الإنسان من خلال طرح مفاهيم تتعلق بمسائل اجتماعية تقع خارج نطاق الإطار المقبول، الأمر الذي أدى إلى تحويل الموارد بعيداً عن الحقوق المعترف بها دولياً، من قبيل الحق في التنمية. وينبغي أن تتحلى المفوضية بضبط النفس إلى أن يصل المجتمع الدولي إلى تعريف لنطاق تلك المفاهيم ولتطبيقها. واختتمت مطالبة بمزيد من الدعم والشراكة الحقيقية من جانب الدول الأعضاء لتحقيق التنفيذ الفعال لتعهدات حقوق الإنسان.

٧٧ - السيد رحمان (بنغلاديش): حث المفوض السامي لحقوق الإنسان على معالجة مسألة الافتقار إلى الدعم فيما يتعلق بالترويج لبلوغ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. وأعرب عن أمل حكومته في أن يشدد على مركزية القضاء على الفقر بغية التغلب على كثير من انتهاكات حقوق الإنسان في سياق المناقشة الحكومية الدولية المقبلة حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك أملها في أن تقيم المفوضية رابطاً بين تغير المناخ وتنفيذ حقوق الإنسان.

٧٨ - السيد رويدياز (شيلي): قال إن شيلي ملتزمة بقوة بالترويج لحقوق الإنسان وحمايتها وضمانها، وهي ترحب بتعيين المفوض السامي لحقوق الإنسان. وأوضح أن احترام حقوق الإنسان إنما يعود لتوافق الآراء السياسي حول القيم التي تُبرز الحيز الديمقراطي، وفي هذا الصدد ستواصل شيلي مكافحتها للعنف والتمييز. وذكّر بأن شيلي خلال الدورة السابقة روّجت، بالتعاون مع دول أخرى، لاعتماد مشروع قرار عن التوجه الجنسي والهوية الجنسانية. ولم تكن المسألة مسألة خلق فئات جديدة من حقوق الإنسان بل حماية نفس الحقوق العالمية في الحياة والحرية والأمن الشخصي انطلاقاً من التشارك في الإنسانية.

٧٩ - وتابع قائلاً إن حكومته، بالاشتراك مع آيرلندا، رعت أيضاً قرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/RES/27/31 عن الحيز الخاص بالمجتمع المدني، وهو قرار تم اتخاذه بتوافق الآراء. ويطلب هذا القرار إلى المفوض السامي أن يقوم بتجميع توصيات عملية لخلق بيئة آمنة للمجتمع المدني وللحفاظ عليها. وسأل المفوض السامي عما يخطط له للتعامل خصيصاً مع تلك المسألة.

٨٠ - السيد لوبان (جمهورية مولدوفا): قال إن حكومته يساورها القلق إزاء الصعوبات المالية التي تتعرض لها المفوضية، وسأل المفوض السامي عما إذا كان متفائلاً حول إمكانية توصل اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة إلى نتيجة. وأشار إلى وجود أدلة كثيرة في تقرير المفوض السامي تدلل على الحاجة إلى تركيز الانتباه على حالة حقوق الإنسان في أوروبا الشرقية. ومع أن جمهورية مولدوفا ترحب بالملاحظات الإيجابية الواردة في التقرير، فإنها تعترف بالحاجة

إلى مزيد من التعاون مع المفوضية. وحث المفوض السامي ، على الرغم من قلة الموارد المالية، على مواصلة عمله على المشاريع المتصلة بحقوق الإنسان، من قبيل مشروع رصد المحاكم الذي تقوم حكومته بتنفيذه. واختتم معرباً عن الأمل في أن تواصل المفوضية عملها الهام مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع المنظمات الإقليمية.

٨١ - السيد هيساجيما (اليابان): سأل المفوض السامي عما يمكن للدول الأعضاء أن تفعله لتيسر عمل المفوضية إذا تطلبت لجان التحقيق المتابعة.

٨٢ - السيد غائبي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بلده مستعد استعداداً تاماً للتعاون مع المفوضية وهو يشاطرها القلق إزاء الطريق المسدود الذي أعاق عمل الفريق الحكومي الدولي العامل المعني بالحق في التنمية ومنعه من الوفاء بولايته. وسأل المفوض السامي عن الوسائل التي ينبغي استخدامها للتغلب على هذا التحدي وما الذي يمكن للمفوضية أن تقدمه في هذا الصدد. وأعلن إدانة حكومته القوية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتي ارتكبتها في كل من الجمهورية العربية السورية والعراق الدولةُ الإسلامية في العراق والشام. وسأل عما يمكن للمفوضية أن تؤديه من دور لدعم التدابير التي نص عليها القرار ذو الصلة الذي اتخذته الجمعية العامة في السنة الماضية.

٨٣ - وتابع قائلاً إن كندا كانت الشهر الماضي الدولة الوحيدة التي تحدّت توافق الآراء الخاص باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف باسم المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية. وقد أخفقت كندا في سماع صوت شعوبها الأصلية، بل واستمرت أيضاً في انتهاكها لحقوق الإنسان الخاصة بتلك الشعوب. وتحث جمهورية إيران الإسلامية المفوض السامي على الاهتمام بصورة خاصة بهذه الحالة. واختتم قائلاً إن حكومته تتطلع قدماً إلى الاستعراض الدوري الشامل الثاني الخاص بها، فهو يمثل عملية تقدّرها كل التقدير, ودعا جميع الدول الأعضاء للمشاركة بصورة فعالة وبناءة في تلك العملية.

٨٤ - السيد كاناي (تركيا): سأل المفوض السامي عما يمكن للمفوضية أن تفعله لتعبئة مزيد من الدعم المالي لعبء عملها المتزايد.

٨٥ - السيد الباهي (السودان): قال إنه لا يمكن لأي بلد من بلدان العالم أن يدعي الكمال في مجال حقوق الإنسان، ولذا فإن المفوضية بحاجة إلى التعاون مع الدول الأعضاء للترويج لحقوق الإنسان وحمايتها. ويود وفده معرفة المزيد عن خطط المفوضية للنهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها، ولاسيما فيما يتعلق بالتعاون التقني وبناء القدرات. وأعرب عن الأمل في أن تواصل المفوضية جهودها لضمان إعطاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية ما تستحقه من أهمية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واختتم مشيراً إلى أن المؤتمر الإقليمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي انعقد خلال الأسبوع الماضي في الخرطوم يعتبر شهادة بأن بلده ملتزم بصورة جادّة بالترويج لحقوق الإنسان وحمايتها.

٨٦ - السيد ديار خان (باكستان): قال إنه نظراً للزيادة الكبيرة في عمل المفوضية، فإنه ينبغي تخصيص الموارد لها في الميزانية العادية بغية ضمان استقلالها ونزاهتها. وفي حين أن الأولويات المواضيعية لدى المفوضية تعكس الحالة العامة لتحديات حقوق الإنسان فإن من شأن المشاورات مع الدول الأعضاء أن تتمخض عن خطة إدارية أكثر توازناً وواقعية. ونظراً لما يتعين لآليات حقوق الإنسان من إظهار ومن تيسير لإمكانية الوصول إليها لكي تكون فعالة، فإن باكستان تدعم الجهود الرامية إلى تحديث الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وترشيد عمل المفوضية، فضلاً عن تعزيز الاستعراض الدوري

الشامل، مع أن كثرة الإجراءات الخاصة ولجان التحقيق تزيد من إرهاق الموارد القليلة المتاحة للمفوضية.

٨٧ - وتابع قائلاً إن حكومته تنصح بتوخي الحذر من إمكان التركيز بصورة غير متوازنة على التمييز الناجم عن إدراج فئات جديدة يوجد حولها اختلاف حاد في الآراء. وينبغي التشديد على الحكم الديمقراطي وسيادة القانون والسلام والأمن. ويتعين على أي عمل دولي في هذه المجالات أن يحترم سيادة الدول الأعضاء. كما يتعين أيضاً أن تناقش مسائل الإنذار المبكر والحماية في سياق العملية الحكومية الدولية. وأعلن دعم باكستان لجهود المفوضية الرامية إلى استثمار المزيد في الترويج للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفي إدماج أخلاقيات حقوق الإنسان في ممارسات الأعمال التجارية.

٨٨ - وأشار إلى عقوبة الإعدام، فقال إن من المفهوم أنها عقوبة متطرفة، غير أنه ينبغي النظر بصورة شمولية إلى نقاش هذه المسألة، مع مراعاة الحاجة إلى ردع الجرائم البشعة وإلى إحقاق العدل بالنسبة للضحايا. واختتم داعياً إلى تعزيز التعاون على بناء القدرات في مجالات التحقيق العدلي والمقاضاة والعمليات القضائية في القضايا التي تنطوي على عقوبة الإعدام.

٨٩ - السيد العبيدي (العراق): قال إن العالم عارف تمام المعرفة بما ترتكبه العصابات الإرهابية التي تشكل ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام من جرائم وحشية ضد الإنسانية ومن انتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان، وذلك في أجزاء من العراق واقعة تحت سيطرتها منذ ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤. وأعرب عن أمل وفده في أن تتمكن بعثة تقصي الحقائق التي أوفدتها المفوضية، بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان دإ-١/٢٢، للتحقيق في الانتهاكات التي ترتكبها تلك الجماعة، من أداء ولايتها وفقاً لذلك.

٩٠ - السيدة روين (كوستا ريكا): قالت إن كوستا ريكا ستواصل التعاون مع المفوضية ودعمها، ولاسيما في المسائل الخاصة بالميزانية، في سياق مفاوضات اللجنة الخاصة. وطلبت باسم وفدها مزيداً من المعلومات عن تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على ضوء العمل الخاص بوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩١ - السيدة مورغان (المكسيك): قالت إن بلدها مهتم بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة لأزمات حقوق الإنسان بصورة شاملة، ولاسيما من خلال تحسين نظم الإنذار المبكر. وترحب حكومتها بالأنشطة الترويجية التي تضطلع بها المفوضية بغية مكافحة التمييز والترويج للمساواة، وهي تدعم الملاحظات المقدمة باسم المجموعة الأفريقية بخصوص الحاجة إلى حماية حقوق المهاجرين. وأشارت إلى أن خمساً وخمسين من الدول الأعضاء أعربت للأمين العام عن قلقها إزاء الاستدامة المالية للمفوضية. وسيقدم المكسيك المساعدة على ضمان توفر الموارد اللازمة للمفوضية لأداء ولايتها.

٩٢ - السيدة لو فرابيه دو إيلين (فرنسا): أعربت عن تقدير فرنسا لالتزام المفوض السامي لحقوق الإنسان ولحضوره الاجتماع الوزاري الذي دعا إليه مؤخراً ، على أساس مشترك، وزير الخارجية والتنمية الدولية الفرنسي تحت عنوان "تنظيم حق الفيتو في حال الفظائع الجماعية". كما يرحب وفدها بالتزام المفوض السامي بمسألة إلغاء عقوبة الإعدام وبحقوق السحاقيات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسية. وعلقت أهمية كبرى على سماع صوت المفوضية في جنيف وكذلك في نيويورك، ولاسيما في مجلس الأمن والمناقشات والمفاوضات المشتركة بين الوكالات حول التنمية المستدامة. وردت على إشارة المفوض السامي إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، بقولها إن وفدها يؤكد أن عدداً من الدول الغربية يدعم بثبات فكرة عدم جواز تجزئة تلك الحقوق.

٩٣ - السيدة دهانوتيرتو (إندونيسيا): قالت إن من الأهمية القصوى أن تتلقى المفوضية الدعم المالي والسياسي المستمر وأن تحصل على زيادة في التمويل من الميزانية العادية. ونبّهت إلى وجود حيز واسع لتحسين التآزر والتنسيق والحوار بين مجلس حقوق الإنسان والمفوضية، وسألت باسم وفدها عما يمكن فعله للترويج لذلك بقيادة المفوض السامي.

٩٤ - السيد عطيه (منظمة التعاون الإسلامي): تكلم باسم اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان والتابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، فقال إن اللجنة تنتظر العمل بفعالية مع المفوض السامي لحقوق الإنسان. وتقوم اللجنة حالياً بإنشاء آليات للربط بين عملها وعمل مؤسسات حقوق الإنسان في الدول الأعضاء في المنظمة. وأوضح أن من المسائل التي تواجهها اللجنة أوجه سوء الفهم والاعتقادات الخاطئة الواسعة الانتشار. وتتوقع اللجنة أن تتمكن، من خلال عملها، من حل تلك المشاكل، وهي تقدر زيادة الدعم من جانب المفوضية والدول الأعضاء.

٩٥ - السيد آل الحسين (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): قال إن المفوضية تعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه لا يوجد ما يدعو للتمييز، مهما كان شكل هذا التمييز، ضد أي فرد أو جماعة، وهو اعتقاد راسخ في ولاية المفوضية. وفيما يتعلق بالاستفسار عن نشر لجان التحقيق، قال إن المفوضية تطلب المتابعة عندما تدل الأحوال القائمة على الحاجة إليها. وفيما يتعلق بالصعوبات المالية لدى المفوضية، دعا الحكومات إلى العمل مع الجمهور على توليد الدعم لزيادة التمويل. ومن شأن وجود موقع سهل الاستعمال يمكّن الجمهور من فهم طرق عمل مختلف الصكوك القائمة أن يؤدي إلى زيادة الدعم لما تضطلع به المفوضية من أعمال.

٩٦ - وأكد أن المفوضية تدعم بثبات فرض التجميد على عقوبة الإعدام. فهذه العقوبة النهائية لا يمكن أن تحظى بالتأييد في بيئة تخضع فيها جميع النظم القضائية لإمكانية ارتكاب الأخطاء. وتابع قائلاً إن المفوضية ستعمل على تحديد نظم الإنذار المبكر بالأزمات فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال إنشاء خدمات استشارية وأدوات وطرق عملية لاحترام تلك الحقوق وحمايتها وتفعيلها أثناء الأزمات. وفي هذا الصدد تدعو المفوضية إلى المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٩٧ - وردّ على الإشارات المتكررة إلى أن المفوضية تمارس الانتقائية، فقال إن الدول الأعضاء جميعها تخضع لعمليات المفوضية. أما البيانات التي تنشر على موقع المفوضية، فهي تنشر انطلاقاً من سلطتها التقديرية، ويبدأ التفاعل مع الدول الأعضاء في نيويورك وجنيف أو من خلال المكاتب الميدانية عندما تعتبر المسائل المثارة ملحّة. وفي حين أن الدول الأعضاء وحدها هي التي يمكنها أن تتخذ القرارات، فإن المفوضية موجودة للعمل ضمن شراكات مع تلك الدول. ومع أن تعليقاتها يمكن أن تعتبر انتقادية أو مثيرة للسخط، فإن المقصود من تلك التعليقات هو توليد المناقشة، وينبغي ألا تُعتبر عملاً عدوانياً. وأوضح أن المفوضية، هي أيضاً، تتلقى النقد، غير أنها تأخذ بالسرّية حول مصادر ذلك النقد. وهي ترحب بجميع تعليقات الدول الأعضاء سواء كانت إيجابية أو سلبية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:١٠.